أكدت قرب توقيع اتفاق لحماية مصالحها

الصين: تعاملنا بشكل استباقي مع الخلاف التجاري

الرئيسان الأميركي والصيني

قالت وزارة التجارة الصينية أمس إنها تعاملت مع الخلاف التجاري مع الولايات المتحدة بشكل استباقي ، وأوضحت الوزارة في بيان على موقعها عقب مؤتمر سنوي أنها طبقت قرارات الحكومة المركزية و»حمت مصلحة البلد والشعب».

وهدأت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هذا الشهر بإعلان «المرحلة 1» من اتفاق سيخفض بعض الرسوم الجمركية الأمريكية مقابل ما يقول مسؤولون أمريكيون إنه قفزة كبيرة في مشتريات الصين من منتجات زراعية أمريكية وسلع أخرى.

وذكرت وزارة التجارة الصينية أنها على اتصال وثيق مع الولايات المتحدة بشأن توقيع الاتفاق التجاري، وقال الجانبان إنهما بصدد الانتهاء من الإجراءات اللازمة قبل التوقيع.

وفي دراسة أعدها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ونشرها مطلع هذا الأسبوع، ذكر البنك المركزي الأمريكي أن الزيادة غير المسبوقة في الرسوم الجمركية المفروضة من الولايات المتحدة على شركائها التجاريين الرئيسين منذ مطلع 2018، أدت إلى فقدان فرص العمل في قطاع التصنيع في الولايات المتحدة وأسعار أعلى فيه.

وكتب الاقتصاديان في البنك، آرون فلاين وجستن بيرس، في الدراسة الهادفة إلى معرفة آثار الرسوم الجمركية على قطاع التصنيع في الولايات المتحدة «أنه منذ مطلع 2018، مارست الولايات المتحدة زيادة غير مسبوقة في الرسوم الجمركية، بهدف واحد لهذه الإجراءات وهو دعم قطاع التصنيع»، ولكن الاستخدام التقليدي للسياسة التجارية كأداة للحماية ودفع التصنيع المحلي، قد تعقد بسبب وجود سلاسل الإمداد المترابطة عالميا، وفقا لكاتبي الدراسة.

واستخلص معدا الدراسة: «وجدنا أن زيادة الرسوم بدءا من 2018 صاحبتها انخفاضات نسبية لفرص العمل في التصنيع، وزيادات نسبية في أسعار المنتج».

وأشارت إلى أن الصناعات العشر الأكثر تضررا بالرسوم الجمركية الأجنبية التي جاءت ردا على الرسوم الجمركية الأمريكية، هي منتجو الأقراص المغنطة والبصرية، ومنتجات الجلود بأنواعها، والعربات ذات المحركات، والأجهزة المنزلية، ومكائن النشارة، والمعدات السمعية والبصرية، والمبيدات الحشرية، ومعدات الكمبيوتر.

وفيما يتعلق بأسعار المنتج، فقد كانت الزيادات النسبية المصاحبة للرسوم الجمركية، نتيجة رئيسة لازدياد نفقات الإنتاج.

ورغم الإنفاق الاستهلاكي المرن وسوق العمل القوية، لكن الاستثمارات في مجالات العمل في الولايات المتحدة، قد انخفضت لربعين متتاليين، وهبطت 1 في المائة في الربع الثاني من السنة، و2.3 في المائة للربع الثالث.

في الوقت نفسه، تقلص قطاع التصنيع في الولايات المتحدة للشهر الرابع تواليا، في تشرين الثاني (نوفمبر)، لسبب يتعلق في جزء منه بالرسوم الجمركية والغموض المحيط بالسياسة التجارية، وفقا لمعهد إدارة الإمدادات.

إلى ذلك، منح بنك التنمية الصيني، بنك سياساتي رئيسي، 100 مليار يوان (14.29 مليار دولار) من القروض في العام الجاري، لتحفيز تنمية الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر ودفع النمو الصناعي في المناطق الفقيرة.

ومنذ بداية 2019، تم توجيه هذه القروض إلى 322 بنكا، الأمر الذي يفيد أكثر من 120 ألف شركة صغيرة ومتناهية الصغر.

وبشكل إجمالي، وزع البنك قروضا قيمتها 10.5 مليار يوان إلى 100 محافظة فقيرة، وساعد عشرات الآلاف من الأشخاص ليتخلصوا من الفقر.

وقدمت الشركات الصينية المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر إسهامات مهمة للتنمية الاقتصادية في البلاد خلال الفترة بين عامي 2014 و2018.

وبحسب تقرير حول الإحصاء الاقتصادي الصيني الرابع أصدرته مصلحة الدولة للإحصاء، فإنه بنهاية 2018 ارتفع عدد الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بواقع 115 في المائة، مقارنة بـ2013 إلى 18.07 مليون شركة، بما يمثل 99.8 في المائة من جميع الكيانات القانونية.

وأوضح التقرير أن هذه الشركات وظفت قرابة 233 مليون شخص، بما يمثل 79.4 في المائة من جميع موظفي الشركات على مستوى البلاد.

وبلغ إجمالي عائدات التشغيل السنوية لهذه الشركات 188.2 تريليون يوان (26.9 تريليون دولار) في 2018، وهو ما يمثل 68.2 في المائة من الإجمالي بالنسبة لجميع الشركات في البلاد.

وانتعشت الشركات الخاصة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال تلك الفترة، حيث ارتفع عددها 166.9 في المائة، مقارنة بـ2013 إلى 15.27 مليون شركة بنهاية 2018، بما يعادل 84.4 في المائة من إجمالي عدد الشركات.

ولفت التقرير إلى أن نحو 40 في المائة من هذه الشركات عملت في المناطق الوسطى والغربية في البلاد، بينما حافظت نظيراتها في المناطق الشرقية على تميزها من حيث توليد عائدات التشغيل.

وقدمت الصين دعما متواصلا لنمو تلك الشركات، بما في ذلك خفض تكاليف التمويل وتحسين بيئة التشغيل.

استئناف العمليات بحقل الناصرية النفطي في العراق

النفط يرتفع بفضل تفاؤل التجارة والأنظار على توترات الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر أمس الاثنين، مدعومة بتفاؤل إزاء اتفاق تجاري متوقع بين الولايات المتحدة والصين، بينما يراقب المتعاملون عن كثب الشرق الأوسط عقب هجمات جوية أمريكية.

وأظهرت الأسواق رد فعل أوليا محدودا تجاه نبأ الهجمات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة في العراق وسوريا ضد جماعة مسلحة تدعمها إيران، حتى بعد أن حذر مسؤولون أمريكيون من احتمال اتخاذ "إجراءات إضافية".

وبحلول الساعة 0529 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي خمسة سنتات إلى 61.77 دولار للبرميل. والخام الأمريكي مرتفع نحو 36 بالمئة منذ بداية العام الجاري.

وسجلت العقود الآجلة لخام برنت 68.36 دولار للبرميل مرتفعة 20 سنتا أو 0.3 بالمئة. وصعد الخام القياسي العالمي نحو 27 بالمئة في 2019.

وقالت مارجريت يانج محللة السوق لدى سي.إم.سي ماركتس "(التداولات) فاترة نوعا ما بسبب غياب أطراف السوق في موسم العطلة".

وأضافت "أسعار النفط بلغت أعلى مستوياتها منذ الهجوم... السعودي في منتصف سبتمبر ولذا فإن الحذر ينتاب المتعاملين بشأن احتمالات جني أرباح".

وقالت وزارة التجارة الصينية إنها على اتصال وثيق مع الولايات المتحدة بشأن توقيع اتفاق تجاري طال أمد انتظاره.

وتتلقى أسعار النفط أيضا الدعم من انخفاض مخزونات النفط الأمريكية التي تراجعت 5.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 20 ديسمبر ، مما يتجاوز بكثير التوقعات في استطلاع أجرته رويترز بلغت 1.7 مليون برميل.

قال مصدران بقطاع النفط إن العمليات استؤنفت في حقل الناصرية النفطي جنوب العراق ، لكن استعادة الإنتاج بالكامل ستستغرق ما يصل إلى يومين.

واقتحم محتجون الحقل، الذي ينتج ما يتراوح بين 80 و85 ألف برميل يوميا من النفط، وأجبروا العاملين فيه على قطع الكهرباء عن محطة التحكم الأمر الذي أدى إلى توقف الحقل.

ميزانية قياسية لدبي في عام 2020 لدعم النمو ومعرض إكسبو

تتوقع دبي زيادة كبيرة في إنفاق الحكومة العام المقبل لتحفيز الاقتصاد ودعم معرض إكسبو 2020 العالمي وفقا لميزانية العام المقبل الصادرة.

وذكرت حكومة دبي في بيان إن الانفاق سيزيد بنسبة 17 بالمئة لمستوى قياسي عند 66.4 مليار درهم (18.1 مليار دولار) مقارنة مع ميزانية 2019 الأصلية البالغة 56.8 مليار درهم.

وسينخفض الانفاق على البنية التحتية في الميزانية للعام الثاني على التوالي في 2020 ليصل إلى ثمانية مليارات درهم مع اقتراب بداية أكسبو 2020.

وأنفقت الحكومة بسخاء للتحضير للمعرض العالمي الذي يستمر ستة أشهر ويبدأ في أكتوبر ولكنها قلصت الاستثمارات مع قرب اكتمال المشروعات.

ولم تحدد الميزانية مصارف زيادة الإنفاق المقررة لكنها ذكرت أن الأجور والرواتب في 2020 ستمثل 30 بالمئة من الإنفاق بينما يمثل الإنفاق علي المنح والدعم 24 بالمئة.

وأعلنت الحكومة عن احتياطي خاص نسبته ثلاثة بالمئة من الإنفاق الحكومي في إطار الاستعداد لإكسبو 2020.

في وقت سابق توقعت دبي أن ينمو اقتصادها 3.2 بالمئة في العام المقبل مقارنة مع 2.1 في العام الجاري. ونما اقتصاد دبي بنسبة 1.94 بالمئة في عام 2018 وهي أبطأ وتيرة منذ الانكماش في عام 2009 بسبب أزمة الدين.

وأضافت الحكومة أن دبي قد تحقق فائضا تشغيليا 1.96 مليار درهم في 2020 بعد استبعاد الانفاق الاستثماري وإيرادات غير متكررة. وكانت قد توقعت فائضا تشغيليا قدره 850 مليون درهم في 2019 .

وتوقعت الميزانية عجزا فعليا قدره 2.4 مليار درهم العام المقبل منخفضا من العجز المتوقع في ميزانية 2019 عند 5.8 مليار درهم.

ومن المتوقع أن تزيد إيرادات حكومة دبي 25 بالمئة إلى 64 مليار درهم رغم القرارات الاقتصادية التحفيزية وتجميد زيادة بعض رسوم الأعمال لزيادة الاستثمار. وكان متوقعا زيادة الإيرادات 1.2 بالمئة في ميزانية عام 2019.

وتمثل الإيرادات غير الضريبية 60 بالمئة من إجمالي الإيرادات في حين تمثل الإيرادات من الضرائب 29 بالمئة. ويمثل الدخل من استثمارات الحكومة خمسة بالمئة بينما تصل إيرادات النفط إلى ستة بالمئة من الإجمالي.

كما اعتمد حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "تخطيطا ماليا لثلاث سنوات" للفترة من 2020 إلى 2022 ويتضمن إنفاقا إجماليا 196 مليار درهم.

القاهرة تخفض رسم استخدام شبكة الغاز بنحو 24 بالمئة إلى 29 سنتا للمليون وحدة

خفض جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز المصري رسوم استخدام الشبكة القومية للغازات في البلاد بنحو 24 بالمئة لتصل إلى 29 سنتا أمريكيا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وذلك لمدة عام.

وقال جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز على موقعه الإلكتروني إن تلك الرسوم الموحدة ستطبق على مستوي الدولة.

وكانت مصر حددت في أغسطس 2018 رسوم استخدام الشبكة القومية للغازات في البلاد عند 38 سنتا أمريكيا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وذلك للسنة الأولى.

وأصدرت مصر في فبراير 2018 اللائحة التنفيذية لقانون يسمح للقطاع الخاص باستيراد الغاز الطبيعي وبيعه. وأقر البرلمان في 2017 قانون إنشاء جهاز تنظيم سوق الغاز الذي تأمل الحكومة أن يجتذب مشاركة أكبر للقطاع الخاص بسوق الغاز السريعة النمو.

«شل مصر»: ننتظر موافقة «النواب» لبدء أعمال التنقيب بالبحر الأحمر

معتز درويش

قال نائب رئيس شركة شل مصر، معتز درويش، إن حصة شركته في قطاع 4 للتنقيب عن النفط في مياه البحر الأحمر المصرية تبلغ 70%، فيما تصل حصة شركة مبادلة الإماراتية به 30%.

وكانت شركة شل هي إحدى الشركات الثلاثة التي أرست وزارة البترول المصرية عليها أعمال التنقيب عن النفط والغاز في البحر الأحمر، بجانب شركتي شيفرون ومبادلة.

وأضاف في مقابلة مع قناة «العربية» أن الشركة حصلت على حق التنقيب في قطاع 3 بنسبة 100%.

وأوضح درويش أن شركته تقدم في المزايدة التي طرحتها وزارة البترول المصرية على هذين القطاعين فقط.

وعن موعد بدء الشركة في أعمال التقيب، قال درويش، إن مجلس النواب المصري يستغرق عادة ما بين 3 إلى 6 أشهر لإقرار تلك الاتفاقيات، وعقب ذلك تبدأ الشركة في أعمال البحث السيزمي، وبعد ذلك تبدأ أعمال الحفر والتنقيب.

وأشار إلى أن وزارة البترول المصرية، قامت بجهود متميزة، للوصول إلى مرحلة طرح فرص للتنقيب في مياه البحر الأحمر للمرة الأولى، إذ قامت بعمل بحث سيزمي ثنائي الأبعاد، وقدمت نتائجه للشركات لتقييم الأعمال في المنطقة قبل التقدم للبحث عن النفط والغاز،

«نيكي» يغلق منخفضاً لكن قرب أعلى مستوى في 3 عقود

أغلقت الأسهم اليابانية على انخفاض طفيف في آخر جلسة تداول هذا العام في الوقت الذي باع فيه المستثمرون الأسهم لجني الأرباح قبيل عطلة العام الجديد، على الرغم من أن المؤشر نيكي القياسي تماسك قرب أعلى مستوى في ثلاثة عقود من حيث القيمة بالدولار.

وتراجع المؤشر نيكي 0.76 بالمئة إلى 23656.62 نقطة أمس الاثنين، ليبتعد عن ذروة 14 شهرا البالغة 24091 نقطة والتي بلغها قبل أسبوعين تقريبا. وخسر المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.68 بالمئة إلى 1721.36 نقطة.

وسجل المؤشر نيكي بالقيمة الدولارية، وهو مؤشر أكثر أهمية للمستثمرين الأجانب، 216.80، قرب ذروة عند نحو 220 والتي بلغها هذا الشهر وغير بعيد عن أعلى مستوى في 28 عاما والذي بلغه في 2018.

وفي ضوء أن الأسواق المالية في اليابان ستُغلق وحتى الجمعة لتستأنف العمل يوم الاثنين السادس من يناير ، فإن الكثير من المتعاملين في السوق كانوا حريصين على إغلاق مراكزهم في الوقت الحالي.

وفي العام، ربح المؤشر نيكي 18.2 بالمئة بعد أن انخفض 12 بالمئة في 2018، بينما صعد المؤشر توبكس 15.2 بالمئة بعد أن تراجع نحو 18 بالمئة في 2018.

وشهد نطاق عريض من الأسهم انخفاضا، مع تراجع جميع المؤشرات الفرعية للقطاعات البالغ عددها 33 في بورصة طوكيو باستثناء مؤشر واحد.

وعانت الكثير من أسهم التكنولوجيا جراء عملية جني الأرباح مع تراجع سهم فانوك 1.8 بالمئة وانخفاض سهم شين–إيتسو كيميكال 1.3 بالمئة وخسارة سهم هوندا موتور 1.2 بالمئة.

مصر والسودان يبدآن تشغيل الربط الكهربائي في 12 يناير

محمد شاكر

ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط إن مصر والسودان سيبدآن تشغيل الربط الكهربائي في 12 يناير بطاقة تصل إلى 50 ميجاوات.

ونقلت الوكالة عن وزير الكهرباء المصري محمد شاكر قوله إن تكلفة المشروع بلغت 509 ملايين جنيه (31.47 مليون دولار) ولمسافة ألف كيلومتر.

قفزة بالأصول الاحتياطية السعودية في الخارج إلى 1.875 تريليون ريال

كشفت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» أن حجم الأصول الاحتياطية السعودية في الخارج بنهاية نوفمبر الماضي، بلغت نحو 1.875 تريليون ريال، مقابل 1.834 تريليون ريال بنهاية أكتوبر 2019، مرتفعة بنسبة 2.2% بما قيمته 40.8 مليار ريال.

وسجلت الأصول أعلى زيادة شهرية منذ مايو الماضي، «أي الأعلى خلال ستة أشهر» عندما ارتفعت الأصول بـ45 مليار ريال. جاء ارتفاع الأصول الاحتياطية بشكل رئيس من الزيادة في «نقد أجنبي وودائع في الخارج»، وفقاً لما نقلته صحيفة «الاقتصادية».

فيما تراجعت الأصول الاحتياطية السعودية في الخارج على أساس سنوي بنهاية (نوفمبر) الماضي بنسبة 0.8% «15.85 مليار ريال»، بعد أن كانت تبلغ 1.891 تريليون ريال بنهاية (نوفمبر) 2018.

ويشمل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، الذهب، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي، والودائع في الخارج، إضافة إلى الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج.